

بِلْ تِلْكَ مِنْ لَوَازِمٍ مَا يَخْتَصُ بِالْمَخْلُوقِ مِنْ وُجُودٍ وَحَيَاةٍ وَعِلْمٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ،
وَاللَّهُ - سُبْحَانَهُ - مُنْزَهٌ عَنْ خَصَائِصِ الْمَخْلُوقَيْنَ وَمَلْزُومَاتِ خَصَائِصِهِمْ [١].

وَهَذَا الْمَوْضِعُ مَنْ فَهِمَهُ فَهُمَا جَيِّدًا وَتَدَبَّرَهُ زَالَتْ عَنْهُ عَامَّةُ الشُّبُهَاتِ،
وَانْكَشَفَ لَهُ غَلَطُ كَثِيرٍ مِنَ الْأَذْكِيَاءِ فِي هَذَا الْمَقَامِ، وَقَدْ بُسِطَ هَذَا فِي مَوَاضِعَ
كَثِيرَةٍ وَبَيْنَ فِيهَا أَنَّ الْقَدْرَ الْمُشَرَّكُ الْكُلُّ لَا يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ إِلَّا مُعِينًا مُقَيَّدًا [٢].

تَسْتَلزمُ وِجْدَهُ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ إِلَّا لِكَانَ تَغْطِيلًا مُخْضًا، إِنَّا خَصَائِصَ الْمَخْلُوقِ الَّتِي يَجِبُ
تَنْزِيهُ الرَّبُّ عَنْهَا لَيْسَ مِنْ لَوَازِمِ ذَلِكَ أَصْلًا، فَإِذَا قِيلَ مَثَلًا: حَيَاةُ الْمَخْلُوقِ مُسْبُوقةٌ
بَعْدِ مَلْحُوقَةٍ بِمَوْتٍ، هَلْ هَذِهِ الْخَصَائِصُ فِي حَيَاةِ الْمَخْلُوقِ تَلْحُقُ حَيَاةَ الْخَالِقِ؟

الجواب: لَا؛ لَأَنَّ حَيَاةَ الْخَالِقِ تَخْصُّهُنَّ وَحَيَاةَ الْمَخْلُوقِ تَخْصُّهُ.

قال تعالى: ﴿قُلْ أَئِ شَءْ أَكْبَرُ شَهَدَةً قُلْ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩]، فَسَمِّيَ اللَّهُ نَفْسَهُ شَيْئًا.
أَيْ شَيْءٍ، هَذَا اسْتِفْهَامٌ عَنِ الْأَشْيَاءِ أَيْ شَيْءٌ أَكْبَرُ؟ إِذْنَ فَهُوَ شَيْءٌ، وَإِلَّا مَا صَحَّ
أَنْ يُخْبَرَ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿أَئِ شَءْ﴾ بِقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ﴾ أَيْ: أَكْبَرُ شَهادَةُ وَاللَّهُ أَكْبَرُ شَهادَةً، ثُمَّ قَالَ:
﴿شَهِيدٌ بَيْنَ وَبَيْنَكُمْ﴾ يَعْنِي: هُوَ شَهِيدٌ بَيْنَنِي وَبَيْنَكُمْ؛ لَأَنَّهُ لَوْ قَالَ: قُلِ اللَّهُ شَهِيدٌ لَمْ يَصْحَّ أَنْ
يَكُونَ جَوَابًا لِقَوْلِهِ: ﴿أَئِ شَءْ﴾ أَكْبَرُ شَهادَةً؟

[١] هَذِهِ مَوَاضِيعُ جُزِئِيَّةٌ يَذْكُرُهَا الْمُؤْلَفُ اسْتِطْرَادًا، وَلَيْسَ هِيَ الْمُقصُودَ، لَكِنَّ
الْمُقصُودُ الْقَاعِدَةُ الْأَسَاسِيَّةُ وَالَّتِي طَالَ الْكَلَامُ فِيهَا؛ وَهِيَ أَنَّا نَقُولُ: الْاعْتِمَادُ عَلَى مُجَرَّدِ
الْإِثْبَاتِ بِدُونِ تَشْبِيهٍ لَا يَصْحُّ، وَالْاعْتِمَادُ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ أَيْضًا غَيْرُ صَحِيحٍ.

[٢] هَذَا تَقْدِيمَ الْكَلَامِ عَلَيْهِ؛ أَنَّ الْمُشَرَّكَ الْكُلُّ لَا يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ وَإِنَّمَا يُوجَدُ
فِي الْذَّهَنِ مَثَلًا: نَحْنُ الْآنَ أَحْيَاءٌ، يَتَصَوَّرُ الْإِنْسَانُ أَنْ هُنَاكَ حَيَاةٌ شَامِلَةٌ تَجْمَعُنَا جَمِيعًا،

هذه الحياة الشاملة هل هي موجودة في الخارج؟ يعني: هل هناك حياة كأنها تنزل
تشع على الناس جميعاً؟

الجواب: لا، لكن يتَصوَّرُها الْذَّهْنُ، ويفرضُها وهي ليست مَوْجُودَةً في الخارجِ
لا يمكن أن تُوجَدَ في الخارجِ إلَّا كما قال المؤلَّفُ: إلَّا على وجْهِ مُعَيْنٍ مُقَيَّدٍ، فمثلاً:
الإِنْسَانُ مَنَّا تَوْجَدُ حِيَاتُهُ فِي الْخَارِجِ فِي هَذَا الْوَاحِدِ، وَهَذَا يَقُولُ:

«المُشَرِّكُ الْكُلِّيُّ لَا يُوجَدُ فِي الْخَارِجِ إِلَّا مُعِينًا مُقِيدًا» مُعِينًا كَحَيَاةِ فُلَانٍ، مُقيداً بِهَا يَخْتَصُّ بِهِ، فَحَيَاةُ الْمَخْلُوقِ تَنَاسِبُهُ، وَحَيَاةُ الْخَالقِ تَنَاسِبُهُ، أَمَّا أَنْ يُوجَدَ قُدْرُ مُشَرِّكٍ كُلِّيٍّ وَهُوَ اسْمُ الْحَيَاةِ وَيُوجَدُ فِي الْخَارِجِ، فَهَذَا شَيْءٌ لَا يَمْكُنُ، كُلُّنَا إِنْسٌ، وَالإِنْسَانُ كُلُّهُ، وَكُلُّنَا فِي نَعْمَانَيِّ الْإِنْسَانِيَّةِ، هَلْ إِنْسَانِيَّةٌ شَيْءٌ مَوْجُودٌ فِي الْخَارِجِ يُشَارُ إِلَيْهِ وَيُسَمَّعُ وَيُرَى؟

الجواب: لا، ولكنَّ الشخصَ مِنَّا تُوجَدُ الإنسانيةُ فِيهِ، لَكِنْ إنسانِيَّةٌ مُعِينَةٌ مُقيِدةٌ؛ لأنَّ إنسانَيَّةَ هَذَا الإِنْسَانِ تُخْتَلِفُ عَنْ هَذَا الإِنْسَانِ الْآخَرِ، قَدْ يَكُونُ هَذَا الشَّخْصُ أَخْذَ مِنَ الإِنْسانيَّةِ بِالْكَمَالِ، وَالثَّانِي أَخْذَ مِنَ الإِنْسانيَّةِ بِالنَّقْصِ وَصَارَ مِثْلَ الْبَهِيمَةِ.

هذه من القواعد التي هي فرعٌ من القاعدة الأولى، القدر المشترك الكلّي، الكلّي الذي يجمعُ أشياء لا يوجدُ في الخارج إلا معيّناً مقيّداً، المثال: كاحيَاة مثلاً؛ الحيَاة قدر مشتركٌ كلّيٌّ يشترك فيه كل حَيٌّ، هذا القدر المشترك الذي هو الحيَاة هل هو موجودٌ في الخارج؟ يعني: في المشاهد المسموّع؟ لا، لكنه يوجدُ في الخارج إذا كان معيّناً مقيّداً، مثل شخص حَيٌّ، هذا فيه الآن حيَاة الكلّية المشتركة لكنّها على وجه التّعْينِ وعلى وجه التّقييدِ، التعْينُ يعني: فلاناً، والتّقييدُ يعني: أن حيَاته تُحصّه.

وَأَنَّ مَعْنَى اشْتِرَاكِ الْمَوْجُودَاتِ فِي أَمْرٍ مِنَ الْأُمُورِ هُوَ: تَشَابُهُنَا مِنْ ذَلِكَ الْوَجْهِ [١].

وَأَنَّ ذَلِكَ الْمَعْنَى الْعَامُ يُطَلَّقُ عَلَى هَذَا وَهَذَا، لِأَنَّ الْمَوْجُودَاتِ فِي الْخَارِجِ لَا يُشَارِكُ أَحَدُهُنَا إِلَّا فِي شَيْءٍ مَوْجُودٍ فِيهِ، بَلْ كُلُّ مَوْجُودٍ مُتَمَيِّزٌ عَنْ غَيْرِهِ بِذَاتِهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ كَانَ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ مُتَنَاقِضًا فِي هَذَا الْمَقَامِ؛

[١] هذا صحيحٌ، الْحَالِقُ لِهِ حَيَاةً وَالْمَخْلُوقُ لِهِ حَيَاةً، كُلُّ مِنْهُمَا مَوْجُودٌ اشْتَرَكَا فِي الْحَيَاةِ؛ إِذن يَتَشَابَهُانِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ فَقَطُّ، لَكِنَّ حَيَاةَ الْحَالِقِ تَخُصُّهُ وَحَيَاةَ الْمَخْلُوقِ تَخُصُّهُ، إِنْ كَانَ هُنَاكَ عَالَمٌ عِلْمُهُ غَزِيرٌ وَعَالَمٌ عِلْمُهُ أَقْلُّ كَلَاهُمَا اشْتَرَكَا فِي أَصْلِ الْعِلْمِ، فِيهِنَّهُمَا تَشَابُهٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، لَكِنَّ عِلْمَ هَذَا يَخْتَصُّ بِهِ، وَعِلْمَ هَذَا يَخْتَصُّ بِهِ، الْإِنْسَانُ وَالْحَيْوانُ كَلَاهُمَا يَأْكُلُ، اشْتَرَكَا فِي الْمَعْنَى الْكُلِّيِّ لِلْأَكْلِ، كَلَاهُمَا أَكِلٌ، لَكِنَّ مَعْلُومَ أَنَّ أَكْلَ الْحَيْوانِ غَيْرُ أَكْلِ الْإِنْسَانِ، وَأَكْلَ الْإِنْسَانِ غَيْرُ أَكْلِ الْحَيْوانِ فَهَذِهِ قَاعِدَةٌ عَامَّةٌ تَسْتَقِعُ بِهَا، كَيْفَ تَسْتَقِعُ بِهَا؟ تَقُولُ مَثَلًا: الْحَالِقُ لِهِ قُدْرَةٌ وَالْمَخْلُوقُ لِهِ قُدْرَةٌ، هُلْ يَلْزُمُ مِنْ اشْتَرَاكِهِمَا فِي الْقُدْرَةِ أَنْ يَتَشَابَهَا فِي حَقِيقَةِ هَذِهِ الْقُدْرَةِ؟

الجواب: لا، وَلَكِنَّ يَلْزُمُ أَنْ يَتَشَابَهَا فِي أَصْلِ الْقُدْرَةِ، لَكِنَّ تَشَابُهُنَا فِي هَذَا الْأَصْلِ لَا يَعْنِي: تَشَابُهُنَا فِي الْحَقِيقَةِ، وَبِهَذَا يَزُولُ الإِشكَالُ؛ لَأَنَّا لَوْ نَفَيْنَا التَّشَابُهَ كُلِّيًّا - يَعْنِي: مُطْلَقَ التَّشَابُهِ بَيْنَ الْحَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ - وَقَعْنَا فِي أَيِّ شَيْءٍ، وَقَدْ سَبَقَ أَنَّا إِذَا نَفَيْنَا عَنِ الْإِثْبَاتِ وَوَقَعْنَا فِي التَّعْطِيلِ شَبَهَنَا بِأَيِّ شَيْءٍ بِالْمُمْتَنَعَاتِ، ثُمَّ إِذَا قَالَ الْقَائلُ: أَنَا لَا أَقُولُ: كَذَا وَلَا كَذَا. شَبَهَنَا بِالْمُمْتَنَعَاتِ الْمُسْتَحِيلَاتِ؛ لِأَنَّ نَفْيَ النَّقِيضِينِ مُسْتَحِيلٌ، كَمَا أَنِ إِثْبَاتَهُمَا مُسْتَحِيلٌ.

فتارة يظن أن إثبات القدر المشترك يوجب التشبّه الباطل فيجعل ذلك له حجّة فيما يظن تفهّمًا من الصفات حذراً من ملزومات التشبّه، وتارة يتقطّن أنه لا بد من إثبات هذا على تقدير^[١].

فيجيب به فيما يثبته من الصفات لمن احتاج به من النفا^[٢].

ولكثرة الإشتباه في هذا المقام وقعت الشبهة في أن وجودَ الرَّبِّ هل هو عينُ ماهيّته أو زائدٌ على ماهيّته؟^[٣]

[١] يعني: على تقدير من التقديرات.

[٢] يعني مثلاً نقول: الاستواء على العرش معناه الاستقرار والعلو عليه، بعض الناس يظن أن إثبات الاستواء للخالق وللمخلوق في قوله إذا استوى على ظهوره يتضمن التشبّه؛ لأنّها اشتراك في أصل معنى الاستواء، فيظن أن ذلك تشبّه فيتفهّم وتأرة يتقطّن أنه لا بد من قدر مشترك، ولكن هذا القدر المشترك لا يوجب التشبّه فيثبت ويحيب به من نفاه بناء على أنه يقتضي التشبّه.

والحاصل أن الذي يحب أن نعرفه نحن ونبيّي اعتقدنا عليه أنه لا بد من الاشتراك في المعنى الكلي، وأن الاشتراك في المعنى الكلي لا يمكن أن يوجد في الخارج؛ فإذا ثبّتنا الاشتراك في المعنى الكلي لا يعني التشبّه؛ لأنّه ليس موجوداً في الخارج؛ لأنّ هذا المعنى الكلي لا يمكن أن يوجد في الخارج إلا معيناً مقيداً؛ معيناً بما اتصف به مقيداً بما يختص به، وعلى هذا فلا يمكن إذا ثبّتنا أن الله قدرة وللمخلوق قدرة لا يمكن أن يقول ذلك تشبّه.

[٣] الله سبحانه وتعالى ذات مقدّسة قائمة بنفسه، إذا قلت: وجود الله، هل وجوده هو نفسه أم أمر زائد على نفسه؟

.....

هذا هو الذي اختلفَ فيه النَّاسُ، وفي الحقيقةِ أنَّ هذا الاختلافَ أشبَهُ ما يكون بالأمرِ الجَدِلِيِّ فقط؛ لأنَّه ما دُمنا أنا ثبَّتنا أنه إلهٌ فلَا بُدَّ أنْ ثبَّتَ أنه مَوْجُودٌ، وإذا ثبَّتنا أنه مَوْجُودٌ فلَا بُدَّ فيه من الْوُجُودِ؛ إذ لا يوصَفُ الشَّيْءُ بأنه مَوْجُودٌ إِلا حيث تُحَقَّقُ الْوُجُودُ، إذا لم يتحقَّقْ وجودُه كيف يكون مَوْجُودًا؟

لكن مع ذَلِك نقولُ: إنَّ الْوُجُودَ صَفَّةٌ زائِدَةٌ عن الدَّاتِ، لكنَّها لازِمَةٌ للذَّاتِ المَوْجُودَةِ، فهلْ وُجُودِي هو نَفْسُ ذاتِي أم شَيْءٌ زائِدٌ عَلَيْهِ؟!

الجواب: هو شَيْءٌ زائِدٌ عَلَيْهِ؛ لأنَّه صِفَةٌ، لكنه في الحقيقةِ صَفَّةٌ لازِمَةٌ؛ إذ مجرد كَوْفِي إِنسانًا وُجِدْتُ في هذا الكون يَلْزِمُ منه الْوُجُودُ، مجرد خروجي لهذا الكون معناه أنني وُجِدْتُ، فالْوُجُودُ إِذن لازِمٌ، كوننا نبحث هل هو عين معيَّته؟ هل هو أمرٌ زائد على معيَّته، هذا الحقيقة جَدَلٌ مُخْضٌ.

الآن وُجودِي صحيحٌ ليس هو هذا الجسم المكون من لَحْمٍ وَعَظِيمٍ وَدَمٍ وَعَصَبٍ، ليس هُنَاك شُكٌّ أنه ليس هو أو ليس إِيَاهُ، لكنه لازِمٌ لهذا، ما دام أَمَامَكُم الآن شخص قائمٌ فلَا بُدَّ أن يكون مَوْجُودًا ولا بُدَّ أن يكون صِفَّةً الْوُجُودَ، فالباحثُ في هذا الأمورِ هو مِنَ الْأَمْرِ الجَدِلِيَّةِ المُحْضَةِ.

كل مَوْجُودٍ لَا بُدَّ أن يكون الْوُجُودُ صِفَتُهُ، كذلك أيضًا هل لفَظُ الْوُجُودِ مقولٌ بالاشتراكِ اللفظيِّ أو التواطؤ أو التشكيكِ؟

المُشترِكُ: ما اتفَقَ لفَظُهُ وَاخْتَلَفَ معناهُ؛ مثل: العين بِالنِّسْبَةِ لِلْعَيْنِ الْبَاصِرَةِ، بِالنِّسْبَةِ لِلْهَاءِ النَّابِعِ.

المتواطئُ: ما اتفقَ لفظهُ ومعناهُ.

المشكّكُ: ما اتفقَ في أصلهُ وخالفَ في وصفه؛ يعني: فيه اشتراكٌ، وفيه تواطؤٌ، وهذا يسمّيه بعض الناس مشكّكًا.

وقد تقدّم أن المؤلّف رحمة الله لم يذكره في هذا الكتابِ، بل ذكره في الحمويَّة أنه يرى أنه من المتواطئِ، ولكنه نوع خاصٌ منه نظراً إلى أن العبرة في الأصل لا بالوصف؛ فمثلاً: المعية تقال لله وتقال لغيره، يُقال: إنَّ اللهَ معنا ويُقال: فلانٌ معنا، هل المعية هنا من باب المشتركِ؟

يعني: كلمة (مع) أطلقتُ على معية الله وهي مستقلةٌ ومعية للمخلوق مستقلةٌ، أم هي من المتواطئِ بأنها بمعنى الصاحبة، أو من باب المشكّكِ؛ لأنَّها اتفقتُ في أصل المعنى والصاحبة لكن تختلفُ بالإضافة، فمعية الخالق ليست كمعية المخلوق؟

على هذا تكون مشكّكةً يعني: معناها أنها تُشكّكُ الإنسانَ هل هو من المتواطئِ أو من المشتركِ؟ فلذلك نقول: إنَّ الصحيحَ أنها من المتواطئِ.

كلمة الْوُجُودِ الآن، الله له وجودٌ يكون بالبقاء، والإنسان له وجودٌ، فكلمة الْوُجُود مقوله للخالق والمخلوق، يشترك فيها الخالق والمخلوق، هل إن هذا اللفظ وجود مشترك بحيث يجعل وجود الخالق معنى مستقلًا لا يُشابه وجود المخلوق بأي شيءٍ، أو من المتواطئ بحيث يجعل حقيقة الْوُجُودِ في الله وفي الإنسان شيئاً واحداً، أو من المشكّكِ؛ لأنَّها اشتراكَت في أصل المعنى وهو الْوُجُودُ وخالفَت في وقتِه؛ لأنَّ وجود الخالق واجبٌ وجود المخلوق ممكِّنٌ.

وَهَلْ لَفْظُ الْوُجُودِ مَقُولٌ بِالإِسْتِرَاكِ الْلَّفْظِيِّ أَوْ التَّوَاطُعِ أَوْ التَّشْكِيكِ؟ كَمَا وَقَعَ الْإِشْبَاهُ فِي إِثْبَاتِ الْأَحْوَالِ وَنَفْيِهَا، وَفِي أَنَّ الْمَعْدُومَ هُلْ هُوَ شَيْءٌ أَمْ لَا!

وَقَسَّمَنَا فِيمَا سَبَقُ الْأَلْفاظَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ: (مَتَابِينَةٌ، وَمَتَوَاطِئَةٌ، وَمَتَارِدَةٌ، وَمَشْتَرَكَةٌ)، وَهَذَا مَتَقَوْقَعٌ عَلَيْهِ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، لَكِنْ يَقِينًا فِي الْقَسْمِ الْخَامِسِ الْمُشَكِّكِ؛ الَّذِي اتَّقَقَ فِي أَصْلِ الْمَعْنَى وَأَخْتَلَفَ فِي وَضْفِهِ، مِنْهُمْ مَنْ يَرَاهُ مُشْتَرَكًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَاهُ مِنَ الْمَتَوَاطِئِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَرَاهُ قِسْمًا مُسْتَقِلًا وَيُسَمِّيهُ مُشَكِّكًا.

[١] يَقُولُونَ فِي مَعْنَى الْأَحْوَالِ مَثَلًا: الْقُدْرَةُ صِفَةٌ، وَالْقَادِرُ مَوْصُوفٌ؛ فَالَّذِينَ يُنْكِرُونَ الصِّفَاتِ يُبَثِّنُونَ الْأَحْوَالَ، يَقُولُونَ: لَا أَقُولُ إِنَّ اللَّهَ قَادِرٌ بِمَعْنَى أَنَّ لَهُ قُدْرَةً فَأَنْتَصِرُ الصِّفَةَ، وَلَكِنِي أَقُولُ: قَادِرٌ حَالُهُ الْقُدْرَةُ، وَلَا أَقُولُ: صِفَتُهُ الْقُدْرَةُ؛ يَعْنِي مَعْنَى قَادِرٍ: ذُو قُدْرَةٍ، وَلَكِنْ لَيْسَ لَهُ قُدْرَةً.

وَلَا شُكُّ أَنَّ هَذَا الْكَلَامُ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لَأَنَّكَ إِذَا قَلَتْ: ذُو قُدْرَةٍ، أَوْ حَالُهُ الْقَدْرَةُ، فَالْمَعْنَى: أَنَّ لَهُ قُدْرَةً، وَهَذَا يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَحْوَالَ مِنَ الْأَمْوَارِ الَّتِي لَا حَقِيقَةَ لَهَا.

فَمَا يُقَالُ وَلَا حَقِيقَةً تَبَدُّلُ إِلَى الْأَذْهَانِ وَالْأَفْهَامِ: الْكَسْبُ عِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ، وَالْأَحْوَالُ عِنْدَ أَبِي هَاشِمٍ، وَطَفْرَةُ النَّظَامِ، وَهُوَ مَعْرُوفٌ مِنَ الْمُعَتَزِّلَةِ يَقُولُ: إِنَّ الْخَلْقَ لَا نَقُولُ أَنَّهُ أَنْشَأَ مِنَ الْعَدَمِ لَكِنَّهُ وُجِدَ طَفْرَةً.

كَذَلِكَ الْمَعْدُومُ، هُلْ هُوَ شَيْءٌ أَمْ لَا؟

الْمَعْدُومُ شَيْءٌ، اخْتَلَفُوا أَيْضًا فِي وَجْهِ الْمَوْجُودَاتِ هُلْ هُوَ زَائِدٌ عَلَى مَا هِيَتِهَا أَمْ لَا؟
وَالصَّحِيفُ: أَنَّ وَجْهَ الْمَوْجُودَاتِ وَصَفْ، وَلَكِنْ لَا بُدَّ مِنْ كُلِّ مَوْجُودٍ مِنَ الْاِتَّصَافِ بِهِ، وَإِلَّا مَا صَحَّ أَنَّ نَقُولَ إِنَّهُ مَوْجُودٌ.

وَفِي وُجُودِ الْمَوْجُودَاتِ هَلْ هُوَ زَائِدٌ عَلَى مَاهِيَّتِهَا أَمْ لَا؟^[١]

[١] هذه الأشياء مثل ما قلنا أولاً أن الاشتياقة لا يمكن أن يكون حداً فاصلاً فيها يُوصَفُ الله به، لو قال أحد: إن الله تعالى يُثبت له كذا بدون تشبيه؛ لأنَّه يجوز لقائم على هذا أن يقول: إن الله تعالى يأكل وليس كأكل المخلوقين، وإن له رأساً وليس كرأس المخلوقين، فالاعتماد على مجرَّد نفي التشبيه أمرٌ لا يجوز، وإنما يُثبت لله تعالى الكمال، وذلك بأنَّ النَّاسَ يشتركون فيما يمكن أن يكون ثابتاً لله، وبها لا يمكن أن يكون ثابتاً.

وإذا قال قائل: هل المعدوم شيءٌ أم لا؟

الجواب: أن المعدوم ليس بشيء.

هل وجود الموجدات زائد على ماهيَّتها أم لا؟

الحقيقة أنَّ المَوْجُودَ مَوْجُودٌ، ومن صفتة الوجود، يكون مَوْجُوداً من صفتته الوجود، فإذا أُريد بما هيَّة مثلاً الشيء المركب أو جسم الشيء أو ما أشبه ذلك، فلا شكَّ أنَّ الجسم غير موجود، وإذا أُريد الملازم فلا شكَّ أنَّ المَوْجُودَ مُلازمٌ للوجود، وأنَّه لا يمكن مَوْجود بدون وجود، وكل هذا من الأمور التي شغلَ الناس بها في العصر الوسطي لهذه الأمة؛ لأنَّهم ليس عندهم إلا أن يتكلَّموا في هذا الكلام الذي أدخلَه المتكلمون على الأمة الإسلامية، وشغلوا به المسلمين عما ينبغي أن يستغلُوا به مثل ما يوجد أيضاً في الفقه أشياء تفريعات لا وجود لها في الحقيقة، مثال: عشرين جدةً وعشرةً أجداد وما أشبه ذلك، هل يمكن وجود هذا؟!

بالطبع لا يمكن، فالحاصل أن هذه كلَّها مما شغلَ النَّاسَ به وهو لافائدة منه.

وَقَدْ كَثُرَ مِنْ أَئِمَّةِ النُّظَارِ الاضطِرَابُ وَالتَّنَاقُضُ فِي هَذِهِ الْمَقَامَاتِ؛ فَتَارَهُ
يَقُولُ أَحَدُهُمُ الْقَوْلَيْنِ الْمُتَنَاقِضَيْنِ، وَيَخْكِي عَنِ النَّاسِ مَقَالَاتٍ مَا قَالُوهَا؛ وَتَارَهُ
يَبْقَى فِي الشَّكْ وَالْتَّحْرِيرِ [١].

وَقَدْ بَسَطْنَا مِنَ الْكَلَامِ فِي هَذِهِ الْمَقَامَاتِ، وَمَا وَقَعَ مِنَ الْإِشْتِبَاهِ وَالْغَلَطِ
وَالْحِيَرَةِ فِيهَا لِأَئِمَّةِ الْكَلَامِ وَالْفَلْسَفَةِ مَا لَا تَسْتَسِعُ لَهُ هَذِهِ الْجُمْلُ الْمُختَصَرَةُ، وَبَيْنَا
أَنَّ الصَّوَابَ هُوَ أَنَّ وُجُودَ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْخَارِجِ هُوَ مَاهِيَّتُهُ الْمُوْجُودَةُ فِي الْخَارِجِ،
بِخِلَافِ الْمَاهِيَّةِ الَّتِي فِي الذَّهَنِ فَإِنَّهَا مُغَایِرَةٌ لِلْمُوْجُودِ فِي الْخَارِجِ.

وَأَنَّ لِفْظَ الدَّاَتِ وَالشَّيْءِ وَالْمَاهِيَّةِ وَالْحَقِيقَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ الْفَاطِحَةُ
كُلُّهَا مُتَوَاطِئَةٌ [٢].

فَإِذَا قِيلَ: إِنَّهَا مُشَكَّكةٌ لِتَفَاضُلِ مَعَانِيهَا، فَالْمُشَكُّكُ نَوْعٌ مِنَ الْمُتَوَاطِئِ الْعَامِ
الَّذِي يُرَاعَى فِيهِ دَلَالَةُ الْلَّفْظِ عَلَى الْقَدْرِ الْمُشْتَرِكِ، سَوَاءً كَانَ الْمَعْنَى مُتَفَاضِلًا فِي
مَوَارِدِهِ أَوْ مُتَهَاجِلًا [٣].

[١] وَمِنْ نِعْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى الْأُمَّةِ أَنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءَ تُعْرَفُ بِالْحَضْرَةِ، وَهِيَ أَنَّ
كُلَّ إِنْسَانٍ يَعْرِفُ أَنَّ كُلَّ مَوْجُودٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ وُجُودٍ، وَأَنَّ الْمَعْدُومَ لِيُسَبَّبَ شَيْءٌ.
وَعَلَى كُلِّ حَالٍ هَذِهِ كُلُّهَا مِثْلُ مَا قَالَ الْمُؤْلِفُ فِيهَا كَلَامٌ بَدْوِيٌّ فَائِدَةٌ.

[٢] الْمُؤْلِفُ رَحْمَةُ اللَّهِ يَقُولُ: إِنَّ وُجُودَ كُلِّ شَيْءٍ فِي الْخَارِجِ هُوَ مَاهِيَّتُهُ مِثْلُ مَا قُلْتُ:
الْجَسْمُ مَثَلًا وُجُودُهُ هُوَ نَفْسُهُ فَهُوَ مَوْجُودٌ بِوْجُودِهِ، لَكِنْ عِنْدَمَا تَصَوَّرُ أَنَّ هُنَاكَ وُجُودًا
مُنْفَصِلًا فَإِنَّهَا تَصَوَّرُهُ ذَهْنِيًّا، فَالْمُتَصَوَّرُ بِالْذَّهَنِ قَدْ لَا يَكُونُ لَهُ حَقِيقَةٌ فِي الْخَارِجِ.

[٣] تَكَلَّمُنَا عَنْ هَذَا، وَبَيْنَا أَنَّ الْأَلْفَاظَ تَنْقِسِمُ بِاعتِبَارِ الْمَعْنَى وَالْلَّفْظِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ.

وَبَيْنَ أَنَّ الْمَعْدُومَ شَيْءٌ أَيْضًا فِي الْعِلْمِ وَالذَّهْنِ لَا فِي الْخَارِجِ، فَلَا فَرَقَ بَيْنَ الشُّبُوتِ وَالْوُجُودِ، لَكِنَّ الْفَرَقَ ثَابِتٌ بَيْنَ الْوُجُودِ الْعِلْمِيِّ وَالْعَيْنِيِّ، مَعَ أَنَّ مَا فِي الْعِلْمِ لَيْسَ هُوَ الْحَقِيقَةُ الْمَوْجُودَةَ، وَلَكِنَّهُ هُوَ الْعِلْمُ التَّابِعُ لِلْعَالَمِ الْقَائِمِ بِهِ^[١].

وَكَذِلِكَ الْأَحْوَالُ الَّتِي تَسْأَلُ فِيهَا الْمَوْجُودَاتُ وَتَخْتَلِفُ لَهَا وُجُودُ فِي الْأَذْهَانِ وَلَيْسَ فِي الْأَعْيَانِ إِلَّا الْأَعْيَانُ الْمَوْجُودَةُ وَصِفَاتُهَا الْقَائِمَةُ بِهَا الْمُعَيْنَةُ، فَتَسْأَبَةُ بِذَلِكَ وَتَخْتَلِفُ بِهِ^[٢].

[١] يقول المؤلف رحمة الله: الفرق ثابت بين الوجود العلمي والعيني، والفرق بين الوجود العلمي والعيني:

العلمي: ما وجد بالذهن، والعيني: ما وجد في الخارج.

لو قلت: إن الاختبار في السادس عشر من هذا الشهرين، هذا وجود علم، لكن عندما يقع الاختبار يكون وجوداً عينياً، وهو شبيه بقولنا فيما سبق: الوجود الذهني والوجود الخارجي.

[٢] الأحوال أيضاً مثل ما قال المؤلف رحمة الله تختلف باختلاف أصحابها، ولكن ليس لها وجود في الخارج إلا إذا وجدت، فوجود الله سبحانه وتعالى وجود الإنسان مشتركاً في أصل الوجود، لكن حال وجود الله سبحانه وتعالى ليس كحال وجود الإنسان، تختلف الأحوال فيه؛ فالإنسان عندما يقال: هذا الوجود يقال بالاشتراك أو يقال بالتواطؤ أو يسمى مشككاً؟

المؤلف ذكر أن العلماء اختلفوا فيه، وأن الصحيح أنها نوع من التواطؤ، لكنه تتصل بكل محل بها تختص به.

وَأَمَّا هَذِهِ الْجُمْلَةُ الْمُخْتَصَرَةُ فَإِنَّ الْمَفْصُودَ بِهَا التَّنْبِيَهُ عَلَى جُمْلَ مُخْتَصَرَةٍ جَامِعَةٍ مَنْ فَهِمَهَا عَلِمَ قَدْرَ تَفْعِيلِهَا، وَأَنْفَتَحَ لَهُ بَابُ الْهُدَى، وَأَمْكَنَهُ إِغْلَاقُ بَابِ الضَّلَالِ، ثُمَّ بَسْطُهَا وَشَرَحُهَا لَهُ مَقَامٌ آخَرُ؛ إِذْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ^[١].

وَالْمَفْصُودُ هُنَا أَنَّ الْإِعْتِيَادَ عَلَى مِثْلِ هَذِهِ الْحُجَّةِ فِيهَا يُنْفَى عَنِ الرَّبِّ وَيُنْزَهُ عَنْهُ - كَمَا يَفْعَلُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ - خَطَا لِمَنْ تَدَبَّرَ ذَلِكَ، وَهَذَا مِنْ طُرُقِ النَّفْيِ الْبَاطِلَةِ^[٢].

[١] بسط المؤلف رحمة الله هذه الأمور في كتاب له يسمى: (درء تعارض العقل والنقل)، وبعضهم يسميه كتاب: (العقل والنقل)، ويسمى أيضاً: (موافقة صريح المعمول لصحيح المنقول)، له ثلاثة أسماء، وهو معروف، كان مطبوعاً على هامش منهاج السنة، ولكنه الآن طبع طبعة منفردة بنحو ثمانية أجزاء، وهو كتاب مهم جداً.

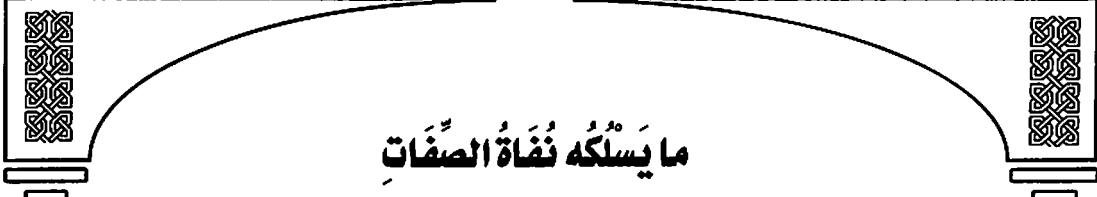
يقول ابن القيم في الماهية^[١]: قوله - يعني: شيخ الإسلام - كتاب (العقل والنقل) الذي ما في الوجود له نظير ثان. وقد مدحه بهذه العبارة، حيث يسميه كتاب (العقل والنقل).

[٢] إذن الاعتماد على مجرد النفي لا يصح، وعلى مجرد الإثبات بلا تشبيه لا يصح أيضاً؛ لأنَّ في الاعتماد على هذا أو هذا فيه اشتباه حصل فيما اختلف فيه أهل العلم من هذه الأمور التي يتعدُ بعض الناس من إثبات هذا التشبيه، وبعضهم يقول: هذا لازم للتشبيه، وبعضهم يقول: إثبات هذا ليس فيه تشبيه، وبعضهم يقول: إثبات هذا فيه تشبيه.



(١) القصيدة النونية لابن القيم (ص: ٢٣٠) وهو قوله:
وَاقْرَأْ كِتَابَ الْعُقْلِ وَالنَّقْلِ الَّذِي ... مَا فِي الْوُجُودِ لَهُ نَظِيرٌ ثَانٌ

ما يسلكه نفأة الصفاتِ



فَصْلٌ: وَأَفْسَدُ مِنْ ذَلِكَ: مَا يَسْلُكُهُ نُفَأَةُ الصَّفَاتِ أَوْ بَعْضِهَا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُنْزَّهُوهُ عَمَّا يَحِبُّ تَنْزِيهُهُ عَنْهُ مَا هُوَ مِنْ أَعْظَمِ الْكُفَرِ، مِثْلُ: أَنْ يُرِيدُوا تَنْزِيهُهُ عَنِ الْخَرْنِ وَالْبُكَاءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيُرِيدُونَ الرَّدَّ عَلَى الْيَهُودِ الَّذِينَ يَقُولُونَ: إِنَّهُ بَكَى عَلَى الطُّوفَانِ حَتَّى رَمَدًا^[١] وَعَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ. وَالَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِلَهِيَّةِ بَعْضِ الْبَشَرِ وَأَنَّهُ اللَّهُ^[٢].

[١] يُقال: رَمَدَ وَرَمَدٌ.

[٢] اليهودُ لا يتورّعونَ أن يصفُوا الله تعالى بصفة النَّفَّاصِ؛ النَّفَّاصُ المعنويُّ والنَّفَّاصُ غيرُ المعنويِّ، فهم يقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ لَمَا خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سَبْتَةِ أَيَّامٍ الْأَحَدِ وَالاثْنَيْنِ وَالثَّلَاثَاءِ وَالْأَرْبَعَاءِ وَالْخَمِيسِ وَالْجُمُعَةِ، تَعِبَ فَلِمَا كَانَ يَوْمُ السَّبْتِ اسْتِرَاحَ، وَهَذَا عِنْهُمُ الْرَاحَةُ يَوْمُ السَّبْتِ، هَذِهِ وَاحِدَةٌ.

وَيَقُولُونَ: ﴿الَّهُ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاهُ﴾ [آل عمران: ١٣١].

وَيَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ بَخِيلٌ؛ ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُوَلَةٌ﴾ [المائدَةَ: ٦٤].

فَهُمْ وَالْعِيَادُ بِاللَّهِ وَصَفُوا اللَّهَ تَعَالَى بِأَبْشَعِ الصَّفَاتِ الْمَعْنَوِيَّةِ وَغَيْرِ الْمَعْنَوِيَّةِ، يَقُولُونَ أَيْضًا إِنَّهُ بَكَى عَلَى الطُّوفَانِ، وَأَنَّهُ أَصَابَهُ الرَّمَدُ فِي عَيْنِهِ وَعَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ، قَبَّحُهُمُ اللَّهُ، يَعْنِي: مَا قَدَرُوا اللَّهُ حَقًّا قَدْرِهِ، وَكَذَلِكَ الَّذِينَ يَقُولُونَ بِإِلَهِيَّةِ بَعْضِ الْبَشَرِ، وَأَنَّ اللَّهَ إِذَا أَرَادَ نُفَأَةً الصَّفَاتِ أَنْ يُنْزَّهُوهُ عَمَّا يَحِبُّ مِنْ هَذِهِ الْأَمْوَارِ يَقُولُ:

فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ يَخْتَجُ عَلَى هَؤُلَاءِ بِنَفْيِ التَّجْسِيمِ وَالتَّحْيِزِ وَتَحْوِي ذَلِكَ،
وَيَقُولُونَ: لَوْ أَتَصَفَ بِهِذِهِ النَّقَائِصِ وَالْأَفَاتِ لَكَانَ جِسْمًا أَوْ مُتَحَيِّزًا وَذَلِكَ
مُمْتَنَعٌ^[١].

وَبِسُلُوكِهِمْ مِثْلَ هَذِهِ الْطَرِيقِ اسْتَظْهَرَ عَلَيْهِمْ هَؤُلَاءِ الْمَلَاحِدَةُ نُفَاهُ الْأَسْمَاءِ
وَالصَّفَاتِ فَإِنَّ هَذِهِ الْطَرِيقَةَ لَا يَحْصُلُ بِهَا الْقَصُودُ لِبُوْجُوهِ^[٢]:

[١] يقول اليهود: لو أننا وصفناه بأنه يمكّي لكان جسمًا، هل يمكن أن يرد على اليهود بمثل هذا؟

أبداً؛ لأنَّ اليهود يقولون: وإذا كان جسمًا فما المانع؟ وحيثئذ يثبتونَ أنَ الله تعالى يمكّي، فنفي هذه النقائص العظيمة بهذا الأمر الذي ليس بنقصٍ وفيه تفصيلٌ هذا خطأً.

[٢] واستَظْهَرَ عَلَيْهِمْ: عَلَا عَلَيْهِمْ وَغَلَبَهُمْ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُنْظَهُ عَلَى الَّذِينَ كُلُّهُمْ﴾ [الصف: ٩]، أي: ليُعلّيهِ.

وهل يمكن أن نقولَ عنوانَ البحثِ: بلَغَ بعْضُ النُّفَاهِ بالرَّدِّ عَلَى اليهودِ مَسْلِكًا وهو أنَ وصفَ اللهِ بما ذَكَرَهُ اليهودُ يُسْتَلِزِمُ أنَ يكونَ جسمًا، والجسمُ مُمْتَنَعٌ، هل هذا المسلكُ صحيحٌ؟

الآن العنوانُ الذي يتَضحُ هو أن يقال: إنَ بعضَ النُّفَاهِ اخْتَلَفُوا في ردِّهم على اليهودِ الَّذِينَ وصفُوا اللهَ بِأَنَّهُ بَكَى ونحوِ هذا، اخْتَلَفُوا في الرَّدِّ عليهم بِأَنَّهُمْ قَالُوا: لو كان كذلك لكان جسمًا أو مُتَحَيِّزًا فهل هذا النَّفَيُ صحيحٌ؟

الجوابُ أنه ليس بصحيحٍ، بوجوهِ

أَحْدُهَا: أَنَّ وَصْفَ اللَّهِ تَعَالَى بِهَذِهِ النَّقَائِصِ وَالْأَفَاتِ أَظْهَرُ فَسَادًا فِي الْعَقْلِ
وَالدِّينِ مِنْ نَفْيِ التَّحْيِزِ وَالتَّجْسِيمِ [١].
فَإِنَّ هَذَا فِيهِ مِنَ الْإِشْتِيَاهِ وَالنَّزَاعِ وَالخَفَاءِ مَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ [٢].

[١] يعني: وصف الله تبارك وتعالى في هذه الأمور أظهر فساداً من نفي التحيز والتجمسيم، يبدو أن الصواب أظهر فساداً من وصفه بالتحيز والتجمسيم؛ يعني: معناه أنه لا يكفي أن نقول إنها تنتهي بهذه بانتفاء التجمسيم والتحيز.

الذين ردوا على اليهود يقولون: يجب أن تنتهي هذه لانتفاء التحيز والتجمسيم، نقول: انتفاء هذه النقائص عن الله أبين وأظهر من انتفاء التحيز والتجمسيم؛ لأنَّ وصفة بهذه النقائص أظهر فساداً من وصفه بالتحيز والتجمسيم، فيبدو أن العبارة فيها انقلاب، الآن هؤلاء اليهود وصفوا الله بالنقائص، ونحن نريد أن ننفيها فما هو الطريق لنفيها؟

الطريق أن نقول لأنَّ الله ليس بجسم ولا بمتَحِيز، فنقول: انتفاء هذه النقائص عن الله أظهر من انتفاء التحيز والتجمسيم.

[٢] فإن هذا الضمير يعود على التحيز والتجمسيم «فِيهِ مِنَ الْإِشْتِيَاهِ وَالنَّزَاعِ وَالخَفَاءِ مَا لَيْسَ فِي ذَلِكَ» كيف ذلك؟

لأنَّه سبق لنا أنه وصف الله بالجسم أو التحيز، إن أراد بالجسم أن الله سبحانه وتعالى هو القائم بنفسه المتصل بما يليق به، فهذا حق بلا شك، وإن أراد بالجسم أنه المكون من أعضاء وأجزاء، وهذا ممتنع عن الله، إذن فيه تفصيل، لكن عندما نقول: إن الله تعالى بكى على الطوفان وأصابه الرمد؛ لا يصلح فيه تفصيل؛ لأنَّه كله نقص.

وَكُفْرُ صَاحِبِ ذَلِكَ [١].

مَعْلُومٌ بِالضُّرُورَةِ مِنْ دِينِ الْإِسْلَامِ، وَالدَّلِيلُ مُعَرَّفٌ لِلمَذُولِ وَمُبَيِّنٌ لَهُ؛ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى الْأَظْهَرِ الْأَبْيَنِ بِالْأَخْفَى كَمَا لَا يُفْعَلُ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الْحُدُودِ [٢].

الْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ يَصِفُونَهُ بِهَذِهِ الصَّفَاتِ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ وَالتَّحْيِزِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يُثِبُّ الصَّفَاتِ وَيَنْفِي التَّجْسِيمَ فَيَصِيرُ نِزَاعُهُمْ مِثْلُ نِزَاعِ مُثْبِتَةِ الْكَلَامِ وَصِفَاتِ الْكَمَالِ فَيَصِيرُ كَلَامُ مَنْ وَصَفَ اللَّهَ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَصِفَاتِ النَّقْصِ وَاحِدًا وَيَبْقَى رَدُّ النُّفَاةِ عَلَى الطَّائِفَتَيْنِ بِطَرِيقٍ وَاحِدٍ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الْفَسَادِ [٣].

[١] الَّذِي وَصَفَهُ بِأَنَّهُ رَمَدٌ وَعَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ.

[٢] عِنْدَمَا تُرِيدُ أَنْ نَسْتَدِلَّ عَلَى انتِفَاءِ مَا وَصَفَهُ بِهِ الْيَهُودُ بِانتِفَاءِ الْجَسْمِ وَالتَّحْيِزِ عَنِ اللَّهِ هَلْ هَذَا الْكَلَامُ سَلِيمٌ؟ لَيْسَ سَلِيمًا؛ لَأَنَّا اسْتَدَلْنَا بِالْأَخْفَى عَلَى الْأَظْهَرِ؛ لَأَنَّ انتِفَاءَ الرَّمَدِ عَنِ اللَّهِ أَظْهَرَ مِنْ انتِفَاءِ التَّحْيِزِ وَالتَّجْسِيمِ؟ وَهَلْ يُعْقِلُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِالْأَخْفَى عَلَى الْأَظْهَرِ؟!

أَيْضًا نَقُولُ: كُفْرُ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَمَدٌ حَتَّى عَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ أَظْهَرُ مِنْ كُفْرِ مَنْ يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ جِسْمٌ؛ لَأَنَّ القَوْلَ بِأَنَّ اللَّهَ جِسْمٌ إِذَا أَرَادَ بِالْجَسْمِ الْقَائِمَ بِنَفْسِهِ الْمُتَصِّلُ بِالصَّفَاتِ فَهَذَا حَقٌّ، هَذَا وَجْهٌ يُبَيِّنُ فَسَادَ احْتِجاجِ هُؤُلَاءِ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى إِبْطَالِ مَا وَصَفَهُ بِهِ الْيَهُودُ.

[٣] وَيَعْنِي بِهِمُ الْيَهُودَ، يُمْكِنُ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ، نَقُولُ: رَمَدٌ، لَكِنْ لَا نَقُولُ لَهُ جِسْمٌ، فِي بَابِ الْمَجَادِلَةِ يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ لَا نَقُولُ بِالتَّجْسِيمِ

الوجهُ الثالثُ: أَنَّ هُؤُلَاءِ يَنْفُونَ صِفَاتِ الْكَمَالِ بِمِثْلِهِ الطَّرِيقَةِ وَاتِّصافُهُ بِصِفَاتِ الْكَمَالِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالْعُقْلِ وَالسَّمْعِ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى فَسَادِهِ هَذِهِ الطَّرِيقَةِ^[١].

وَالتحَمِيزُ، ولَكُنَا نَصِفُهُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ نَقُولُ: تَعَبَ، وَنَقُولُ: حَزَنَ، وَنَقُولُ: إِنَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى رَأْيِهِمْ - فَقِيرٌ، وَإِنَّهُ بَخِيلٌ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَقُولُ: لَهُ جِسْمٌ لَا تُلَزِّمُونَا بِالجِسْمِ، كَمَا أَنَّ الَّذِينَ يُشْتَوِنُونَ الصِّفَاتِ كَالْيَدِ، وَالوَجْهِ، وَالْعَيْنِ، وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ لِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى هُلْ يُلَزِّمُونَ بِالتَّجْسِيمِ؟

لَا يُلَزِّمُنَا ذَلِكُ، فَعَلَى هَذَا نَقُولُ هُؤُلَاءِ الْمُنْكَرِينَ الَّذِينَ اسْتَدَلُوا عَلَى بُطْلَانِ مَا قَالَ الْيَهُودُ بِأَنَّهُ لَوْ ثَبَّتَ مَا قَالُوهُ لَكَانَ جِسْمًا يُمْكِن لِلْيَهُودِ أَنْ يَقُولُوا: نَحْنُ ثُبَّتُ ذَلِكَ بِدُونِ تَجْسِيمٍ مِثْلُ مَا قَالَ أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ: نَحْنُ ثُبَّتُ أَنَّ اللَّهَ قُدْرَةٌ وَسَمْعًا وَبَصَرًا وَاسْتَوَاء.. إِلَخُ، وَلَا يُلَزِّمُنَا أَنْ نَقُولَ إِنَّهُ جِسْمٌ.

[١] الضمير يعود على هؤلاء الذين ردوا ما قال اليهود بـنفي التشبيه؛ يعني الأشاعرة؛ هؤلاء المنكرون للصفات نفوا صفات الكمال بمثل هذه الطريقة قالوا: لو استوى على العرش لزم أن يكون جسمًا، والجسم ممتنع، ويجب امتناع استواء الله على عرشه.

طريقة رد نفأة الصفات على نفي ما قال اليهود فاسدة.

وَدَلِيلُ فَسَادِهَا الْوَجْهَانِ الْأَوَّلَانِ.

وَالوجهُ الثَّالِثُ: أَنْكُمْ بِطَرِيقَتِكُمْ هَذِهِ نَفَيْتُمْ صِفَةَ الْكَمَالِ لِلَّهِ؛ لَا تَنْهُمْ يَقُولُونَ: إِثْبَاتُ الْوَجْهِ يَسْتَلِزِمُ التَّجْسِيمَ، وَالْجِسْمُ مُمْتَنَعٌ فَيَجِبُ إِبْطَالُهُ أو نَفِي صِفَةِ الْوَجْهِ، يَقُولُونَ:

الرابع: أنَّ سَالِكِي هَذِهِ الْطَّرِيقَةِ مُتَنَاقِضُونَ، فَكُلُّ مَنْ أَثْبَتَ شَيْئًا مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ الْأَخْرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِنِ الْإِثْبَاتِ كَمَا أَنَّ كُلَّ مَنْ نَفَى شَيْئًا مِنْهُمْ أَلْزَمَهُ الْأَخْرُ بِمَا يُوَافِقُهُ فِيهِ مِنِ النَّفْيِ، فَمُثْبِتُهُ الصَّفَاتِ - كَالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْكَلَامِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ - [١]

إثباتُ الْاِسْتِوَاءِ يَسْتَلِزِمُ التَّجْسِيمَ فَيَجِبُ نَفْيُ الْاِسْتِوَاءِ، إثباتُ الرَّمَدِ فِي عَيْنِ اللَّهِ يَسْتَلِزِمُ التَّجْسِيمَ فَيَجِبُ نَفْيُ الرَّمَدِ لِمَاذَا؟

فَصَارَتِ الْطَّرِيقَةُ الَّتِي يَمْسُونَ عَلَيْهَا تُبْطِلُ صِفَاتِ الْكَمالِ وَصِفَاتِ النَّقْصِ وَكُلُّ طَرِيقَةٍ لَا تُمْيِّزُ بَيْنَ مَا يَحِبُّ اللَّهُ وَمَا يُمْتَنَعُ عَنِ اللَّهِ فَلَيَسْتُ طَرِيقَةً سَلِيمَةً.

وَهَذَا يَقُولُ الْمُؤْلَفُ رَحْمَةُ اللَّهِ: «أَنَّ هُؤُلَاءِ يَنْفُونَ صِفَاتِ الْكَمالِ بِمِثْلِ هَذِهِ الْطَّرِيقَةِ وَأَنَّصَافَهُ بِصِفَاتِ الْكَمالِ وَاجِبٌ ثَابِتٌ بِالْعَقْلِ وَالسَّمْعِ فَيَكُونُ ذَلِكَ دَلِيلًا عَلَى فَسادِ هَذِهِ الْطَّرِيقَةِ».

ذَكَرَ الْمُؤْلَفُ أَنَّ هَذِهِ فَاسِدَةٌ مِنْ وُجُوهِ مَتَعَدَّدَةٍ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنَّ وَضْفَ اللَّهِ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ الَّتِي ذَكَرَهَا الْيَهُودُ أَعْظَمُ امْتِنَاعًا مِنْ وَضْفِهِ بِالتَّجْسِيمِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ نَسْتَدِلَّ بِالْأَخْفَى عَلَى الْأَبْيَنِ الْأَظْهَرِ.

الوجهُ الثَّانِي: يُمْكِنُهُمْ أَنْ يَقُولُوا هَذَا؛ ثُبِّتَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَوْجِعُهُ عَيْنَهُ وَيَرْمُدُ وَلَيْسَ بِجَسْمٍ كَمَا يَقُولُ مِنْ يُثْبِتُ الصَّفَاتِ وَيَنْفُونَ التَّجْسِيمَ.

الوجهُ الثَّالِثُ: أَنَّ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ وَصَفُوهُ بِالتَّجْسِيمِ يَنْفُونَ عَنِهِ صِفَاتِ الْكَمالِ.

[١] قوله: «الرابع: أَنَّ سَالِكِي هَذِهِ الْطَّرِيقَةِ مُتَنَاقِضُونَ» وهي الاعتمادُ فيما يُوصِّفُ اللَّهُ بِهِ أَوْ يُنْفَى عَنِهِ التَّجْسِيمُ، نَقُولُ هُؤُلَاءِ الَّذِينَ اعْتَمَدُوا عَلَيْهَا: إِنَّهُمْ مُتَنَاقِضُونَ،

إذا قالت لهم النفأة كالمُعترلة: هذا تجسيم؛ لأنَّ هذه الصفات أعراض، والعَرْض لا يَقُوم إلا بالجسم أو لأنَّا لا نَعْرِف موصوفاً بالصفات إلا جسماً.^[١]

قالت لهم المُثبِّتة: وأنتم قد قُلْتُم: إنَّه حيٌ عَلِيمٌ قَدِيرٌ.
وَقُلْتُم: ليس بجسم؛ وأنتم لا تَعْلَمُونَ مَوْجُودًا حَيًّا عَالِمًا قَادِرًا إِلَّا جسماً
فَقَدْ أَثْبَتُمُوهُ عَلَى خِلَافِ مَا عَلِمْتُمْ فَكَذِيلَكُمْ تَحْنُونَ.^[٢]

وجه التناقض - كما قال المؤلف - كل من أثبت شيئاً منهم أَلْزَمَهُ الآخر بما يوافقه فيه مِن الإثبات، وكل مَنْ نَفَى شيئاً منهم أَلْزَمَهُ الآخر بما يُواافقه فيه مِن النفي، المثال: عندنا مثلاً مُثبِّتة الصفات كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، ست صفات وغيرها من الصفات.

[١] هذا أي: إثبات هذه الصفات تجسيم؛ لأنَّ هذه الصفات هي أعراض، والعَرْض لا يَقُوم إلا بجسم، يعني يقولون: مثلاً العلم والقدرة والكلام إلى آخره هذه أعراض؛ يعني معانٍ لا تقوم إلا بجسم؛ أي: لا حياة إلا بحيٍ ولا قدرة إلا بقدار، وهكذا أو يقولون أيضاً فإنَّا لا نعرف موصوفاً بالصفات إلا بالجسم؛ يعني: لهم في استلزم هذه الإثبات للتجسيم طريقان:

تارةً يقولون: هذه أعراض، والعَرْض لا يكون إلا بالجسم.

وتارةً يقولون: لا نعرف موصوفاً بالصفات إلا جسماً، وقد مضى علينا بيان أن هذا القول ليس بصحيح.

[٢] جواب آخر: قالوا لهم: أنتم أثبتوها حيًّا عالِمًا قادِرًا بلا حياة ولا علم ولا قدرة وهذا تناقض يُعلم بضرورة العقل، أيضاً قال المُثبِّتة لهؤلاء المُعترلة: أنتم تقولون إن الله

وَقَالُوا لَهُمْ: أَنْتُمْ أَئْبِسُمْ حَيَاةً عَالِمًا قَادِرًا؛ بِلَا حَيَاةً وَلَا عِلْمٌ وَلَا قُدْرَةً وَهَذَا تَنَاقُضٌ يُعْلَمُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ.

ثُمَّ هُؤُلَاءِ الْمُشْتَبِطُونَ إِذَا قَالُوا لِمَنْ أَثْبَتَ أَنَّهُ يَرْضَى وَيَغْضَبُ وَيُحِبُّ وَيُبْغِضُ أَوْ مَنْ وَصَفَهُ بِالإِسْتِوَاءِ وَالنَّزُولِ وَالإِتْيَانِ وَالْمَجِيءِ أَوْ بِالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ إِذَا قَالُوا: هَذَا يَقْتَضِي التَّجَسِيسَ؛ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَا يُوَصَّفُ بِذَلِكَ إِلَّا مَا هُوَ [١]. جسم

حَيٌّ بِلَا حَيَاةٍ، وَعَلِيمٌ بِلَا عِلْمٍ وَقَدِيرٌ بِلَا قُدْرَةٍ، وَهُلْ يَمْكُنُ هَذَا؟

المُؤْلَفُ رَحْمَةُ اللَّهِ يَقُولُ: هَذَا تَنَاقُضٌ يُعْلَمُ بِضَرُورَةِ الْعَقْلِ؛ إِذْ كَيْفَ تَقُولُونَ إِنْ هَذَا حَيٌّ وَلَيْسَ بِهِ حَيَاةٌ؟ أَوْ هَذَا قَدِيرٌ وَلَيْسَ فِيهِ قُدْرَةٌ؟ أَوْ هَذَا عَلِيمٌ وَلَيْسَ فِيهِ عِلْمٌ؟! لَوْ أَنْكُ قَلْتَ لِلصَّابِيِّ الَّذِي خَرَجَ مِنْ بَطْنِ أُمِّهِ الْآنَ: هَذَا عَلِيمٌ يَعْرِفُ الْفِقْهَ، وَيَعْرِفُ التَّدْمُرِيَّةَ، وَيَعْرِفُ شَرَحَ الطَّحاوِيَّةَ وَيَعْرِفُ؟ هُلْ يَصْحُّ هَذَا؟!

هَذَا بِالطَّبِيعَ لَا يَصْحُّ، كَذَلِكَ أَيْضًا لَوْ قُلْنَا لِإِنْسَانٍ مَيْتَ: هَذَا حَيٌّ، وَلَيْسَ فِيهِ حَيَاةٌ فَلَا يَصْحُّ، فَكَيْفَ تَقُولُونَ: إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَكُنْ بِلَا حَيَاةٍ، عَلِيمٌ لَكُنْ بِلَا عِلْمٍ، قَدِيرٌ لَكُنْ بِلَا قُدْرَةٍ؟! هَذَا غَيْرُ مَعْقُولٍ؛ لِأَنَّ كَلْمَةَ قَدِيرٍ اسْمٌ مَشَتَّتٌ مِنَ الْقُدْرَةِ، وَعَلِيمٌ اسْمٌ مَشَتَّتٌ مِنَ الْعِلْمِ، وَكَذَلِكَ حَيٌّ اسْمٌ مِنَ الْحَيَاةِ، فَعَلَى هَذَا نَقْوُلُ: هَذَا أَيْضًا تَنَاقُضٌ.

[١] كلام المؤلف رحمة الله في الأول في النزاع بين المعتزلة والأشاعرة؛ لأنَّه قال: المثبتة للصفات كالحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر، لم يبق إلا واحدة لعل المؤلف إما سَهَّا عنها أو سقطت من النسخ وهي الإرادة، عاد النزاع الآن بين أهل السنّة والجماعة المثبتة إثباتاً كاملاً وبين الأشعرية، هؤلاء المشتبتون للصفات السبع،

قَالْتُ لَهُمْ الْمُشْتَهِيَّةِ^[١]:

فَأَقْتُلُمْ قَدْ وَصَفْتُمُوهُ بِالْحَيَاةِ وَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالسَّمْعِ وَالبَصَرِ وَالْكَلَامِ وَهَذَا هَكَذَا؛ فَإِذَا كَانَ هَذَا لَا يُوَصَّفُ بِهِ إِلَّا الْجِنْسُ فَالآخَرُ كَذِيلُكَ، وَإِنْ أَمْكَنَ أَنْ يُوَصَّفَ بِأَحَدٍ هِمَا مَا لَيْسَ بِجِنْسٍ فَالآخَرُ كَذِيلُكَ؛ فَالْتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا تَغْرِيقٌ بَيْنَ الْمُتَمَاثِلَيْنِ^[٢].

وَهَذَا لَمَّا كَانَ الرَّدُّ عَلَى مَنْ وَصَفَ اللَّهُ تَعَالَى بِالنَّقَائِصِ بِهَذِهِ الطَّرِيقَ طَرِيقًا فَاسِدًا لَمْ يَسْلُكْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ وَالْأَئِمَّةِ فَلَمْ يَنْطِقْ أَحَدٌ مِنْهُمْ فِي حَقِّ اللَّهِ بِالْجِنْسِ لَا نَفْيًا وَلَا إِثْبَاتًا، وَلَا بِالْجُوْهِرِ وَالتَّحْيِزِ وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهَا عِبَارَاتٌ مُجْمَلَةٌ لَا تُحْقِقُ حَقًّا وَلَا تُبْطِلُ باطِلًا^[٣].

إِذَا قَالُوا لَمْ أَثْبَتْ أَنَّهُ يُرْضِي وَيُغْضِبُ وَيُحِبُّ وَيُغْضِسُ أَوْ مِنْ وَصَفَهُ بِالْاِسْتِوَاءِ وَالْتَّنْزِولِ وَالْإِتِيَانِ وَالْمَجِيءِ أَوْ بِالْوَجْهِ وَالْيَدِ وَنَحْوِ ذَلِكِ إِذَا قَالُوا هَذَا يَقْتَضِي التَّجَسِيمَ لِأَنَّا لَا نَعْرِفُ مَا يُوَصَّفُ بِذَلِكِ إِلَّا نَحْوَ جِنْسِ.

[١] أي: المشتهرة بجميع الصفات وهم أهل السنة.

[٢] والحاصل أننا نقول لهؤلاء المشتهرة الذين يُشْتَهِونَ بعض الصفات وينكرون البعض نقول لهم: أنتم متناقضون؟ لأنَّه يلزِمُكُمْ فيما نَفِيتُمُوهُ نَظِيرًا ما يلزِمُكُمْ فيما أَثْبَتُمُوهُ.

[٣] يقول: إن السلف ما نطقوا بالجنس، وهذا الصحيح في مسألة الجنس أنه لا يجوز بالنسبة لللفظ إثباته ولا نفيه، لا تقول: إن الله جسم، ولا تقول: إن الله ليس بجسم، لكن في معناه يجب أن تستفচل، فإذا أردت بالجسم أنه - سبحانه - ذات قائم

وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرِ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فِيمَا أَنْكَرَهُ عَلَى الْيَهُودِ وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْكُفَّارِ مَا هُوَ مِنْ هَذَا النَّوْعِ، بَلْ هَذَا هُوَ مِنَ الْكَلَامِ الْمُبْتَدَعُ الَّذِي أَنْكَرَهُ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ [١].

بنفسهِ مَتَّصِفٌ بِمَا يَجِبُ لَهُ فَهَذَا حَقٌّ، وَإِنْ أَرَدْتَ بِذَلِكَ أَنْهُ جَسْمٌ مَرَكَبٌ مِنْ أَعْضَاءٍ وَعِظَامٍ وَأَعْصَابٍ وَلَحْوٍ، فَهَذَا لَيْسَ بِجَائزٍ.

[١] وَإِذَا سَأَلْتُ عَنِ الْفَرْقِ بَيْنِ قَوْلِ الْمُعَتَزِّلَةِ وَالْيَهُودِ؟

فَالجوابُ: أَنَّ الْمُعَتَزِّلَةَ يُرْدُونَ عَلَى الْيَهُودِ فِي قَوْلِهِمْ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى رَمَدٌ؛ يَقُولُونَ: لَوْ قُلْتُمْ بِهَذَا لَزِمٌ أَنْ يَكُونَ جَسِيماً، وَالجَسْمُ مُمْتَنِعٌ.

وَالخَلَافُ مَرَتَّبٌ:

بَيْنَ الْمُعَتَزِّلَةِ وَالْيَهُودِ.

ثُمَّ بَيْنَ الْمُعَتَزِّلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ.

ثُمَّ بَيْنَ الْأَشَاعِرَةِ وَأَهْلِ السُّنْنَةِ.



مَنْ أَثْبَتَ بَعْضَ الصَّفَاتِ أَثْبَتَ الْبَاقِي

فَصْلٌ: وَأَمَّا فِي طُرُقِ الإِثْبَاتِ فَمَعْلُومٌ أَيْضًا أَنَّ الْمُبَثَّ لَا يَكْفِي فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ؛ إِذْ لَوْ كَفَى فِي إِثْبَاتِهِ مُجَرَّدُ نَفْيِ التَّشْبِيهِ بِحَارَّ أَنْ يُوصَفَ -سُبْحَانَهُ- مِنَ الْأَعْضَاءِ وَالْأَفْعَالِ بِمَا لَا يَكَادُ يُخَصِّي مِمَّا هُوَ مُمْتَنَعٌ عَلَيْهِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، وَأَنْ يُوصَفَ بِالنَّقَائِصِ الَّتِي لَا تَجُوزُ عَلَيْهِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ^[١]،

[١] وإذا سأله سائل: لو قلنا إنه يكفي أن نعتمد بالإثبات على نفي التشبيه هل يصح هذا؟ الجواب: لا يصح أن تقول: أنا أثبتت الله ست صفات بدون تشبيه لا يمكن هذا للأسباب التالية:

أولاً: لأن صفات الله سبحانه وتعالى توقيفية لا يمكن أن تُثبتها من عند أنفسنا.
ثانياً: ثبت أن الله تعالى لا يمكن أن يوصف بالنقص لا على وجه التشبيه، ولا على غير وجه التشبيه، لو قلت مثلاً - والله المثل الأعلى، وحاشاه أن يكون - لو قلت: إن الله أعرج، ولكن ليس كعرج الإنسان فهذا لا يجوز، لو قلت: يأكل لكن ليس كأكل الإنسان، فهذا لا يجوز.

إذن فالاعتماد في الإثبات على نفي التشبيه غير جائز؛ وهذا المؤلف رحمة الله يقول: إذ لو كفى في إثباته مجرد نفي التشبيه بحار أن يوصف - سبحانه - من الأعضاء والأفعال بما لا يكاد يخصى مما هو ممتنع عليه معنى في التشبيه. كأن نقول: له رأس وله أذن وله سرة،

كَمَا لَوْ وَصَفَهُ مُفْتَرٌ عَلَيْهِ بِالْبُكَاءِ وَالْحُزْنِ وَالْجُوعِ وَالْعَطْشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ^[١].

وَكَمَا لَوْ قَالَ الْمُفْتَرِي: يَأْكُلُ لَا كَأْكُلِ الْعِبَادِ، وَيَشْرُبُ لَا كَشْرِبِهِمْ، وَيَبْكِي
وَيَحْزَنُ لَا كَبَائِهِمْ وَلَا حُزْنِهِمْ؛ كَمَا يُقَالُ: يَضْحَكُ لَا كَضَحِكِهِمْ، وَيَفْرَحُ
لَا كَفَرَحِهِمْ، وَيَتَكَلَّمُ لَا كَكَلَامِهِمْ^[٢].

وله كذا وله كذا، ولكن بدون تشبيه، هذا لا يجوز ولا يصلح، لأن يقول بالنسبة للأفعال: إنه يفعل كذا وي فعل كذا مما يمتنع عليه، ولكن بدون تشبيه، هذا أيضا لا يجوز.

يقول: كذلك أيضا وأن يوصف بالنقائص التي لا تجوز عليه معنى في التشبيه لأن يقال مثلا بأنه أعمور، ولكن ليس كعور الإنسان، إنه أصم ولكن ليس كصم الإنسان مثلا. إذن لا يجوز أن نعتمد في الإثبات على نفي التشبيه.

[١] قوله: «كَمَا لَوْ وَصَفَهُ مُفْتَرٌ عَلَيْهِ بِالْبُكَاءِ وَالْحُزْنِ وَالْجُوعِ وَالْعَطْشِ مَعَ نَفْيِ التَّشْبِيهِ» هذا لا يجوز.

[٢] يضحك ويفرج ويتكلّم؛ لأن الفرح والضحك والكلام صفات كمال، ولهذا يقول الرسول عليه الصلاة والسلام: «الله أشد فرحا بتوبية أحدكم من أحدكم براجحته...»^(١) إلى آخر الحديث.

ويقول: «يَضْحَكُ اللَّهُ إِلَى رَجُلَيْنِ يَقْتُلُ أَحَدُهُمَا الْآخَرَ كِلَاهُمَا يَقْتُلُ الْجَنَّةَ»^(٢).

(١) أخرجه مسلم: كتاب التوبة، باب في الحض على التوبة والفرح بها، رقم (٢٧٤٧).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب الكافر يقتل المسلم ثم يسلم، برقم (٢٦٧١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب بيان الرجلين يقتل أحدهما الآخر يدخلان الجنة، برقم (١٨٩٠).

وَلَجَازَ أَنْ يُقَالُ: لَهُ أَعْضَاءٌ كَثِيرَةٌ لَا كَأَعْضَائِهِمْ كَمَا قِيلَ: لَهُ وَجْهٌ لَا كَوْجُوهِهِمْ^[١]، وَيَدَانِ لَا كَأَيْدِيهِمْ، حَتَّى يَذْكُرَ الْمَعِدَةَ وَالْأَمْعَاءَ وَالذَّكَرَ وَغَيْرَ ذَلِكَ إِمَّا يَتَعَالَى اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَنْهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يَقُولُ الظَّالِمُونَ عُلُوًّا كَثِيرًا^[٢].

فَإِنَّهُ يُقَالُ لِمَنْ نَفَى ذَلِكَ مَعَ إِثْبَاتِ الصَّفَاتِ الْخَيْرِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الصَّفَاتِ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَمَا أَثْبَتَهُ إِذَا نَفَيْتَ التَّشْبِيهَ وَجَعَلْتَ مُجَرَّدَ نَفْيَ التَّشْبِيهِ كَافِيًّا فِي الإِثْبَاتِ فَلَا بُدَّ مِنْ إِثْبَاتِ فَرْقٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ^[٣].

ويقول تعالى: «وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَلَا يُنَزِّكُهُمْ» [آل عمران: ٧٧].

الحاصل أننا نقول: هذه الأمثلة جائزة؛ لأنَّ الله أثَبَها لنفسِه، لكن الأكل والنوم والشرب وما أشبهَه لا يجوز؛ لأنَّ الله نفَاهَا عن نفسه.

[١] يجوز أن نقول: لَهُ وَجْهٌ لَا كَوْجُوهِهِمْ.

[٢] وهذا قال بعض المشبهة: سُلُونِي عَمَّا شِئْتُمْ وَأَعْفُونِي مِنْ ذِكْرِ اللَّحْيَةِ وَالْفَرَجِ، أَعُوذُ بِاللهِ يَعْنِي: كُلَّ شَيْءٍ تُرِيدُونَ أَعْلَمُكُمْ عَنِ اللَّهِ إِلَّا مَسَالَتَيْنِ؛ اللَّحْيَةُ وَالْفَرَجُ، أَنَا لَا أَقْدِرُ أَنْ أَقُولَ إِنَّ اللَّهَ لِهِ لَحْيَةٌ، وَلَا أَقْدِرُ أَنْ أَقُولَ إِنَّ اللَّهَ لِهِ فَرَجٌ، وَالباقِي كُلُّ الَّذِي تُرِيدُونَ أَعْلَمُكُمْ بِهِ - والعِيادُ بِاللهِ - وَهَذَا مِنِ الْاْفْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ وَالْجَرْأَةُ عَلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى.

والحاصل أننا نقول: الاعتماد بالإثبات على نفي التشبیه لا يجوز، وهذا الذي ذكره المؤلفُ أمثلة فقط.

[٣] المِهْمُ أنَّ المؤلَّفَ رَحْمَةُ اللَّهِ أَبْطَلَ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ الْمَهْمَةَ الْعَظِيمَةَ؛ وَهِيَ أَنَّهُ لَا يَكُفِي في صِفَاتِ اللَّهِ اعْتِمَادُ الإِثْبَاتِ بِدُونِ تَشْبِيهٍ، وَلَا عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ:

فَإِنْ قَالَ: الْعُمَدَةُ فِي الْفَرْقِ هُوَ السَّمْعُ فَمَا جَاءَ بِهِ السَّمْعُ أُثِبْتُهُ دُونَ مَا لَمْ يَجِدْ بِهِ السَّمْعُ.

قِيلَ لَهُ أَوَّلًا: السَّمْعُ هُوَ خَبْرُ الصَّادِقِ عَمَّا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِهِ، فَمَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ فَهُوَ حَقٌّ مِنْ نَفْيٍ أَوْ إِثْبَاتٍ، وَالْخَبْرُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ، وَالدَّلِيلُ لَا يَنْعَكِسُ، فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِهِ عَدَمُ الْمَذْلُولِ عَلَيْهِ فَمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَفَاهَا^[١].

أَمَا الْأَوَّلُ الَّذِي هُوَ الْأَعْتِمَادُ عَلَى مُجَرَّدِ نَفْيِ التَّشْبِيهِ، فَقَدْ سَبَقَ بَيَانَ بُطْلَانِهِ؛ لَأَنَّهُ مَا مِنْ أَحَدٍ يَنْفِي شَيْئًا إِلَّا وَيَدْعُونَ أَنَّهُ تَشْبِيهٌ، فَلَا يَمْكِنُ الْأَعْتِمَادُ عَلَيْهِ.

كَذِيلُكَ الْإِثْبَاتُ بِدُونِ تَشْبِيهٍ لَوْ اعْتَمَدْنَا عَلَيْهِ لَقُلْنَا: إِنْ كَلَّ إِنْسَانٌ يَحْوِزُ أَنْ يَصِفَ اللَّهَ بِكُلِّ وَصْفٍ وَيَقُولُ بِلَا تَشْبِيهٍ، وَهَذَا مُمْتَنَعٌ.

[١] إِذَا قَالَ الْقَائِلُ: أَنَا أَعْتَمِدُ فِي ذَلِكَ عَلَى السَّمْعِ قِيلَ لَهُ:

أَوَّلًا: السَّمْعُ الَّذِي يَحْبُبُ قَبْوُلَهُ هُوَ خَبْرُ الصَّادِقِ عَمَّا هُوَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ (فِي نَفْسِهِ) أَيْ: فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِثْلُ: إِذَا أَخْبَرَ اللَّهَ عَنْ نَفْسِهِ أَنَّ لَهُ وَجْهًا فَهَذَا خَبْرُ صَادِقٌ عَمَّا هُوَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ، الْأَمْرُ الْوَاقِعُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَهُ وَجْهٌ أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ فَهُوَ خَبْرٌ، وَلَكِنَّ الْأَعْتِمَادَ عَلَى الْخَيْرِ فِي هَذَا الْأَمْرِ بِالْحَقِيقَةِ مُصَادِرَةً؛ لَأَنَّهُ لَا يَكْفِي أَنْ تَقُولَ هَذَا الْكَلَامُ؛ لَأَنَّكَ لَوْ اعْتَمَدْتَ عَلَى مُجَرَّدِ السَّمْعِ لَمَا اسْتَطَعْتَ أَنْ تَنْفِيَ عَنِ اللَّهِ الْأَكْلِ، اللَّهُمَّ إِذَا قُلْنَا: «وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعَمُ» [الأنعام: ١٤]، وَلَكِنَّ لَا تَسْتَطِعُ أَنْ تَنْفِيَ أَنَّ اللَّهَ لَهُ أَمْعَاءٌ، لَا يَمْكُنُ لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنْنَةِ نَفْيُ الْأَمْعَاءِ عَنِ اللَّهِ، لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنْنَةِ نَفْيُ الْأَذْنِ عَنِ اللَّهِ، لَا فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنْنَةِ نَفْيُ السُّرَّةِ عَنِ اللَّهِ،

وَلَا إِثْبَاتُهَا أَيْضًا، إِذن يَقُولُ: «الْخَبْرُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ».

إِذَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنْ شَيْءٍ فَإِنْ هَذَا الْخَبْرُ دَلِيلٌ عَلَى الْمُخْبَرِ عَنْهُ (وَالدَّلِيلُ لَا يَنْعَكِسُ) فَلَا يَلْزَمُ مِنْ عَدْمِهِ عَدْمُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، الْمَعْنَى: أَنَّا إِذَا عَدِمْنَا الدَّلِيلَ عَلَى شَيْءٍ، وَالْمُرَادُ الدَّلِيلُ الْمُعَيْنُ مِثْلُ مَا مَرَّ عَلَيْنَا فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ هُلْ يَلْزَمُ مِنْ نَفْيِ الدَّلِيلِ الْمُعَيْنِ انتِفَاءً الدَّلِيلِ؟

لَا يَلْزَمُ؛ لَأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ لَهُ دَلِيلٌ آخَرُ بِسَوَى هَذَا الدَّلِيلِ، وَهَذَا كَثِيرٌ مِنْ مَسَائِلِ الْعِلْمِ، الْمَسَأَلَةُ الْوَاحِدَةُ لَهَا عِدَّةُ أَدَلَّةٍ إِذَا اتَّفَقَ عَنْهَا دَلِيلٌ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَدَلَّةِ ثَبَّتَ بِالدَّلِيلِ الْآخَرِ، فَنَحْنُ نَقُولُ الْآنَ: إِذَا قَدَرْنَا أَنَّ السَّمْعَ لَمْ يَرِدْ بِنَفْيِ هَذِهِ الصَّفَاتِ عَنِ اللَّهِ.

الْمُؤْلَفُ رَحْمَةُ اللَّهِ الْآنِ يُرَكِّزُ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ يَقُولُ: أَنَا أَعْتَمِدُ عَلَى السَّمْعِ فَمَا أَثْبَتَهُ أَثْبَتُهُ وَمَا نَفَاهُ نَفَاهُ، فَالسَّمْعُ الْآنَ لَمْ يَرِدْ أَنَّهُ نَفَاهُ عَنِ اللَّهِ هَذِهِ الصَّفَاتُ الَّتِي أَنْكَرَنَا هَا عَلَيْهِمْ مِثْلُ: الْحُزْنِ وَالْبُكَاءِ وَالرَّمَدِ، وَكَذِلِكَ أَيْضًا التَّعَبُ، وَلَكِنَ التَّعَبُ مَوْجُودٌ فِي الْقُرْآنِ تَقْيِيهُ، الْأَمْعَاءُ الْأَذْنُ هَذِهِ لَمْ يَرِدْ نَفِيَّهَا، لَكِنَ هَلْ نَقُولُ لَمَّا لَمْ يَرِدْ نَفِيَّهَا أَنَّهَا لَيْسَ مُتَنَفِّيَّةً؟ لَا يَجُوزُ ذَلِكُ؛ لِمَاذَا؟ يَقُولُ: لَا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ الدَّلِيلِ عَدْمُ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ، فَمَا لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ثَابِتًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يَرِدْ بِهِ السَّمْعُ إِذَا لَمْ يَكُنْ نَفَاهُ.

وَلَكِنَ إِذَا وُجِدَ فِي الْعُقْلِ مَا يُمْنَعُ وَجْبَ أَنَّ نَمْنَعَهُ، مِثْلُ الَّذِي ذَكَرَ مِنَ الرَّمَدِ وَالْحُزْنِ وَالْخُوفِ.

لَكِنَ هَلْ نَقُولُ لَمَّا لَمْ يَرِدِ السَّمْعُ بِنَفِيِّهِ يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ؟

لَا؛ لِأَنَّ هَنَاكَ دَلِيلًا آخَرَ عَقْلَيًا يَمْنَعُ وُجُودَهُ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ السَّمْعَ لَمْ يَنْفِ هَذِهِ الْأُمُورَ بِأَسْمَائِهَا الْخَاصَّةِ، فَلَا بُدَّ مِنْ ذِكْرِ مَا يَنْفِيهَا مِنَ السَّمْعِ، وَإِلَّا فَلَا يَجُوزُ حِينَئِذٍ نَفْيُهَا كَمَا لَا يَجُوزُ إثْبَاتُهَا^[١].
وَأَيْضًا فَلَا بُدَّ فِي تَفْسِيرِ الْأَمْرِ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يُثْبِتُ لَهُ - يَعْنِي لِلَّهِ - وَمَا يُنْفِي فَإِنَّ الْأُمُورَ الْمُتَهَالِلَةَ فِي الْجَوَازِ وَالْوُجُوبِ وَالْإِمْتَاعِ^[٢].

[١] نَقُولُ: إِنَّهُ لَمْ يَرِدْ أَنَّ السَّمْعَ نَفَاهَا بِأَسْمَائِهَا الْخَاصَّةِ، لَكِنَّ نَفَاهَا بِالْمَعْنَى الْعَامِ، وَالْمُرادُ بِالْمَعْنَى الْعَامِ أَنَّ اللَّهَ مُوصَوفٌ بِصِفَاتِ الْكَمالِ مُنْزَهٌ عَنِ صِفَاتِ النَّقْصِ، فَكُلُّ مَا اقْتَضَى نَفْصًا أَوْ حُدُوثًا فِي اللَّهِ تَعَالَى مُنْزَهٌ عَنْهُ، كُلُّ شَيْءٍ يَقْتَضِي النَّقْصَ إِنَّ اللَّهَ مُنْزَهٌ عَنْهُ.

[٢] كَمَا قَالَ الْمُؤْلِفُ رَحْمَةُ اللَّهِ: لَا بُدَّ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا يُثْبِتُ لَهُ وَمَا يُنْفِي عَنْهُ، لَا بُدَّ أَنْ تُنْفَرَقَ إِلَّا وَقَعْنَا فِي حَيْرَةٍ، وَالْتَّفَرِيقُ مَدَارُهُ كَمَا أَرَادَ الْمُؤْلِفُ؛ مَدَارُهُ عَلَى الْكَمالِ وَالنَّقْصِ، فَمَا اقْتَضَى نَفْصًا فَإِنَّهُ مَنْوَعٌ عَنِ اللَّهِ، وَمَا لَمْ يَقْتَضِ نَفْصًا فَإِنَّهُ ثَابُتٌ لِلَّهِ، لَوْ قَالَ الْقَائلُ: أَنَا أُثِيتُ أَنَّ اللَّهَ يَحْزَنُ كَمَا يَفْرَحُ، نَقُولُ لَهُ: لَا، فَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ؛ الْفَرْحُ صِفَةُ الْكَمالِ وَالْحُزْنُ صِفَةُ نَقْصٍ؛ لَأَنَّ الْحَزِينَ عَاجِزٌ عَنْ دُفْعِ مَا نَزَّلَ بِهِ، لَكِنَّ الْفَرْحَ هُوَ دَلِيلُ الْكَمالِ الْفَارِحِ فِي اللَّهِ إِذَا كَانَ يَفْرَحُ بِتُوبَةِ عَبْدِهِ فَهَذَا دَلِيلٌ عَلَى مُحِبَّتِهِ لِلْكَرَمِ وَالتُّوبَةِ عَلَى الْعَبَادِ، لَوْ قَالَ قَائلٌ: إِنَّ اللَّهَ يَكْرُهُ كَمَا أَنَّهُ يُحِبُّ، مَاذَا نَقُولُ؟

نَقُولُ: وَرَدَتِ الْكُرَاهَةُ وَلَا شَكَّ فِي ذَلِكَ، «وَلَنِكَنْ سَكَرٌ اللَّهُ أَنِيعَاهُمْ»^{*} [التوبَة: ٤٦]، وَأَيْضًا يَعْنِي لَوْ قَالَ: لَمَذَا لَا تُثِيبُونَ الْحُزْنَ مِثْلَ مَا أَثْبَتُمُ الْكُرَاهَةَ؟

نَقُولُ: الْحُزْنُ يَدْلُلُ عَلَى ضَعْفِ الْحَزِينِ، وَالْكُرَاهَةُ لَا تَدْلُلُ عَلَى ضَعْفِ الْكَارِهِ؛ فَالْإِنْسَانُ يَكُونُ كَارِهًا لِلشَّيْءِ وَهُوَ أَقْوَى فَالْكُرَاهَةُ لَا تَقْتَضِي النَّقْصَ؛ وَلَذِلِكَ ثَبَّتْ اللَّهُ،